

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## «عراضة» طاقوية في إيران

علي محمود هاشم

لا تتوقف حرب الطاقة عن مفاجأتها.. ففي ٢٠١٢، ساقطت العقوبات الغربية على إيران تراجعا كبيرا في صادراتها النفطية، خلفت نقصا في الإمدادات العالمية، إلا أن ذلك تراقق مع انهيار «منهج» لأسعار هوى بالبرميل إلى حيطان الـ ٣٥ دولارا خلال العام ٢٠١٤ وبداية ٢٠١٥، منخفضا بنحو بأكثر من ٦٨ بالمئة بعدما تجاوز ١١٠ دولارات قبيل العام ٢٠١٤.

الولايات المتحدة الأمريكية التي عبر رئيسها قبل أسبوعين عن امتعاض اقتصاد بلاده من التعافي المطرد في الأسعار خلال الأشهر الـ ١٦ الأخيرة وصولاً إلى ٧٧ دولاراً (مرتفعاً بنحو ٤٠ بالمئة، من مستوى ٥٥ دولار للبرميل) لم تأل جهداً في توجيه صدمة جديدة للأسواق عبر تعزيز مؤشرات الأسعار بالضغط على الإمدادات العالمية من باب النكول عن الاتفاق النووي.

«السعودية وأبو ظبي» أوبك، والكويت، اللواتي ذهبن إلى تفاهات استراتيجية مع روسيا عبر «أوبك+» إنعاش أسعار النفط بتقليص الإمدادات والمعرض في سياق تطلعات لأسعار البرميل بنحو ١٠٠ دولار، ما لبث أن تعطفن بحدّة لعاكسة هذه التطلعات بعدما أعربن عن حماستهن الثامنة يوم الخميس الماضي للتقيد بتطلعات وزير الخزانة الأمريكي المعلن في اليوم السابق، بزيادة الإمدادات وتوفير العروض. مصر التي ذهبت خلال السنوات الأخيرة إلى تقليص متتال في كتلة دعم المشتقات النفطية المستوردة، فجأة، ومنذ إعلان الإدارة الأمريكية نواياها بالانقلاب على الاتفاق النووي، بدأت بالاستيقاظ «المنهجم» كل صباح على ممكن نطفي هنا أو غازي هناك، بما يؤسس لثروة هائلة تتحول معها أرض الكنانة «بقدره قادر» لإحدى الدول الواعدة في إمداد الطاقة.

إلى الشمال، ويعد سنوات من «الزخم الثوري» الأمريكي في أوكرانيا، تلوح اليوم بوابر «دفع الشن»: أحكام أوروبية بتعويضات غير قابلة للتقديت على غازبروم الروسية دفعها لأوكرانيا على خلفية اتهامها بتقليص الإمدادات عبر السيل الجنوبي المار منها إلى أوروبا، يقابلها أيام باردة تنظر هذه الدولة الصديقة مع التفكك -المفاجئ- للصعاب السياسية التي لطالما اعتزضت بدائل برها في قناطر الطاقة عبر فروع جديدة لأنابيب السيل الشمالي الممتد أسفل بحر البلطيق شمالاً نحو ألمانيا فيقبة أوروبا.

وفق هذا المنحى، يبدو النكول الأمريكي عن الاتفاق النووي جزءاً من حرب الطاقة العالمية، وكان ليجرد بالرأغبين في استطلاع جدية التهديدات الأمريكية بالارتداد عنه، الإصغاء جيدا إلى مجريات الحرب واستجابة أسواقها التي استكملت استعداداتها للأمر منذ أشهر.

على الجانب الإيراني، سوف تشمل العقوبات المنتجات النفطية والموانئ والشحن وبناء السفن ومن ثم استثمارات قطاع الطاقة الطبيعية المترحلة للعقوبات على ٦ أشهر، تشير من ناحية ما لارتباطها بتفاهات أوسع تشمل تشكيل النفوذ في شرق المتوسط، ومع ذلك، تبدو إيران مستعدة لتجنب تأثير العقوبات في المدى المنظور على صادراتها الطاوقية وفق منحيتين اثنتين أعلنهما وزير نفطها: «إيران ستعتبر الاتفاق النووي سارياً ما دامت تستطيع بيع النفط.. أنا شخصياً أفضل أن يستقر سعر الخام عند ٦٥ دولارا للبرميل».

ثمة ما يدعم التوقعات بعدم تأثر مبيعات إيران النفطية (وهي التي ارتفع وسطى انتاجها اليومي إلى ٣,٨ ملايين برميل يوميا، مؤخرا، مع خطط لرفعها إلى ٤,٧ ملايين برميل يوميا خلال أربع سنوات قادمة) ففي السوق الأوروبية المرتبطة بمصالح استثمارية كبيرة مع إيران (وفي مقدمها فرنسا) يرجح أن يستمر تدفق ما يزيد عن ٨٠٠ ألف برميل يوميا (سجلت ٤٠ بالمئة من صادرات النفط الإيراني شهر آذار الماضي البالغة ٣,١٦ مليون برميل) التي تصل السوق الأوروبية لأسباب تتعلق بتنوع المصادر، وأيضا بالأسعار التفضيلية التي استطاعتها وزير الطاقة الإيراني ضمن رأيه الشخصي الذي أطلقه قبل عدة أيام من النكول الأمريكي رسمياً عن الاتفاق النووي.

أما في السوق الآسيوية، فلدى إيران الكثير من الشركاء، وكما أن الصين ستحتن من العقوبات الأمريكية فرصة لتدعيم برونصة شغهايا النفطية باليونان ولربما تعظيم وارداتها التي تقارب رانها ٨٠٠ برميل إيراني يوميا، فكذا ستجد الهند التي تستورد منها نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا، مزيداً من الفرص لتأمين الاحتياجات الطاوقية الأرض بالروية، إلى جانب روسيا التي أعلنت تمسكها بعلاقاتها الطاوقية مع إيران، بما فيها اتفاق تبادل (سلع / نفط) الذي ترتبط الجمهورية الإسلامية بما يشابهه مع كلا الصين والهند أيضا مع هذا وذاك، فلربما تعمق أزمت الإمداد «السياسية» من دول بعض أمريكا اللاتينية وإفريقيا، أزمة شح القدرة على تعويض المعرض القائمة أصلا، وليشكلا معا مساندة وازنة لمبيعات إيران في المدى المنظور.

لا يمكن للمرء تجاهل ملاحظة تلك المروحة الواسعة من مستقبلي النكول الأمريكي عن الاتفاق النووي، بما فيهم الولايات المتحدة الطامحة للقفز إلى مستويات قياسية من الإنتاج، وللمفارقة، وطالما بقيت العقوبات ضمن مستوياتها المعقولة، فمن زاوية ما، قد تكون إيران رابحة في عسائرها أيضا بعدما يتحدر إنتاجها من لوائح التسعير ومن موازين الحصص العالمية.

المفارقة مجدداً، ومن زاوية أخرى، فلربما صورة الراجح هذه قد تتقلب بشكل درامي لتنتج عن خاسرين محتتملين جراء تجدس سيناريو ٢٠١٤ وتهاوي أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وهذا أمر سيتوجب على روسيا -تحديداً- التنبه إليه، لئلا يكون كرة جديدة في الحرب المستمرة على إيراداتها.

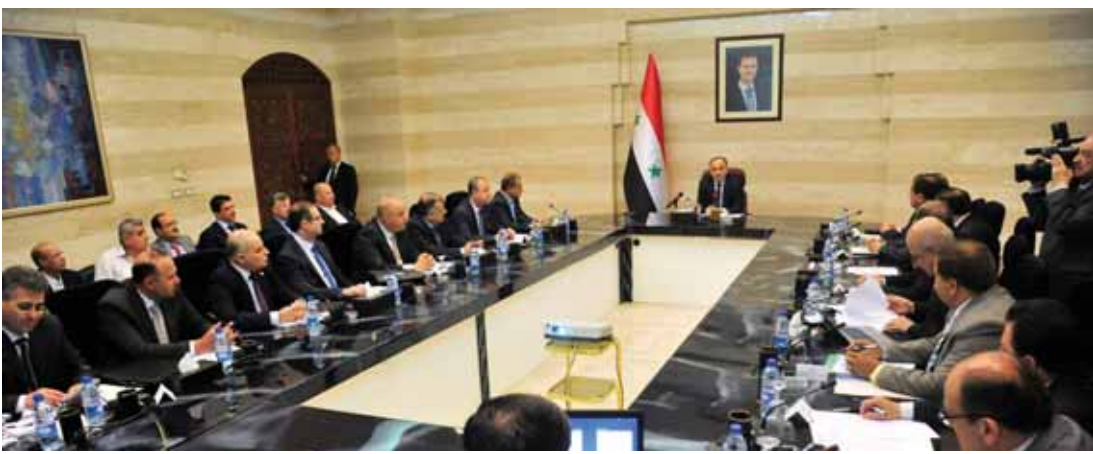
## ١٠٠ مليار ليرة لشراء مليون طن . . والمستفيد الوحيد من الدعم هو الفلاح

## لاءات خميس حول دعم القمح: لا تجار.. لا سماسرة.. لا دخلاء

## سرقة ٢,٣ مليون طن قمح و١١١ ألف طن شعير في ٥ سنوات

الأعمال المطلوبة بالموسم، والأمم الطلب من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي توجيه من يلزم لديها لتأمين شهادات المنشأ في كل المحافظات مع ضرورة توكي الدقة في تنظيمها لأنها ستكون ثبوتية صرف لبعض أجور النقل ولقيمة الحبوب المسوقة، كما تم الطلب من الاتحاد العام للفلاحين توجيه فروعهم ورباطه بالمحافظات للتسيق والتعاون مع فروع مؤسسة الحبوب للعمل على استلام كامل موسم العام من مراكز مؤسسة الحبوب المعتمدة، مع تأمين أسماء الفلاحين التعاونيين مسبقاً على نسخة الكترونية لىصار إلى مطابقة الوثائق الواردة مع المعلومات الصادرة عن الاتحاد معاً لأي تزوير في هذا المجال لأنه يرتب صرف عقوبة تسليم تعاوي بنسبة ٥ بالألف من القيمة تصرف مناصفة بين الفلاح والاتحاد العام للفلاحين، والتأكيد على صرف أجور النقل للفلاحين والموردين الذين يوردون أصنافهم من خارج المنطقة الإدارية للمركز المورد له ضمن ذات المحافظة وفق أسعار المحتب التنفيذي المعتمدة وذلك حسب شهادة المنشأ الممنوحة، والتأكيد على الموافقة على تجاوز نسبة العمل الإضافي المقررة والبالغة ٥ بالمائة لتصلح ٥ بالمائة خلال فترة عمل الموسم الحالي.

هذا ولغفت وزارتا الزراعة والإصلاح الزراعي والتجارة الداخلية وحماية المستهلك وضع آلية لاختيار كل الكميات المستلمة والتأكد أنها إنتاج الموسم الحالي عن طريق المخابر المختصة ومنع أي عملية الفصح المستلام والشراء ومنع أي جهة صرف مكافآت الاستثنائية للعاملين في مراكز الحبوب المختصة لاستلام والتسويق تبعاً للجهود المبذولة.



هناك غائم

بلغت ٢,٣ مليون طن قمح (خلال ٥ سنوات)، على حين بلغت كميات الشعير المسروقة ما يزيد على ١١١ ألف طن شعير. وأضاف: إنه يرتب على المؤسسة مديونية كبيرة بلغت ما يزيد على ٢٣,٥ مليار ل.س مؤكداً أهمية تكليف من يلزم العمل على حل موضوع مديونية المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب وشركائها وإيجاد الحلول المناسبة لتتمكن المؤسسة من تسديد مديونيتها للمصارف وتسوية قيوها.

أو غيرها، مؤكداً أن هذه الآلية ستكون بالتعاون بين وزارة التجارة الداخلية والزراعة والداخلية. وتقرر خلال الاجتماع أن تكون عملية الاستلام في كل المراكز المختصة وفقاً لشهادة المنشأ الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وتم الطلب من كل الوزارات والجهات المعنية تأمين المتطلبات اللازمة المادية واللوجستية لاستلام وتسويق الموسم الحالي بأسبابية وضمن الضوابط والإجراءات المحددة. وشهادات المنشأ ليتم التسويق على أساسها.

## مقترحات

كما تقدم قاسم بجملة من المقترحات منها الطلب من الجهات المختصة بتأمين دوريات شرطة كافة الفعاليات التجارية مراكز الاستلام والشراء ومنع أي جهة أخرى من التدخل بعمل مراكز المؤسسة أو بالفلاحين والموردين لهذه المراكز، والتأكيد على وزارة الكهرباء ومديرياتها لتنفيذ

## سركات

بدوره قدم مدير عام المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب يوسف قاسم عرضاً للتقرير السنوي لشراء وتسويق القمح لعام ٢٠١٨ والذي تضمن كميات القمح والشعير المسروقة من مراكز المؤسسة نتيجة الأحداث خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٦ والتي

## استعدادات

من جانبه، بين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي أنه تمت مناقشة جميع متطلبات عملية التسويق وهي جاهزة تماماً، وجميع مراكز الحبوب جاهزة لاستلام الموسم اعتباراً من الغد.

وأشار الغربي إلى العمل على إيجاد آلية محددة ودقيقة جداً لإيصال الدعم إلى الفلاحين دون المرور عبر الوسطاء

## فتح معابر مع العراق والأردن وعودة المطار ومعرض دولي دوري في المحافظة

## غرفة صناعة حلب توصي: إعفاء من رممو معاملهم من ربع ضريبة الأرباح لست سنوات

الوطن

خلصت غرفة صناعية حلب خلال اجتماع هيئتها العامة إلى مجموعة من التوصيات (حصلت «الوطن» على نسخة منها) ركزت على إعادة الإنتاج وتحقيق الأمن المعيشي للمواطن للنهوض بالصناعة الوطنية عامة والتأكيد على النهوض بالصناعة من جديد في عصمة الصناعة.

وأكدت الغرفة في توصياتها على أهمية إقامة المؤتمر الصناعي الثالث باستيراد الفلزات القلوية (مسط - مسرح) وفق السعر الاسترشادي المعتمد (دولارات/ كغ) ولغفرت مؤقتة لمدة ٦/١ أشهر فقط، وتخفيف سعر خط القطن الذي تنتجه مؤسسة الغزل والنسيج ٢٠ بالمئة، إضافة إلى رفع السعر الاسترشادي للأقمشة النسيجية من ٣,٥٠ دولارات إلى ٤,١٥ دولارات والتأكيد على منح استيراد المواد بعد التأكد ميدانياً من توفر القدرة الإنتاجية وفق متطلبات السوق والإسراع في استصدار قانون خاص بالمناطق المتضررة واستصدار قانون الاستثمار.

كما تضمنت التوصيات العمل على تخفيض فوائد القروض بالبلدية السورية للصناعيين والإسراع بتشغيل مطار حلب الدولي لما فيه من تنشيط للحركة الاقتصادية، وإقامة معرض دولي بشكل دوري في مدينة حلب، بمشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية المعنية، وذلك تزامناً مع تفعيل مكتب هيئة المواصفات القياسية السورية في محافظة حلب بعد أن تم إغلاقه بسبب الظروف، واعتماد مركز الاختبارات والأبحاث الصناعي في إجراء الاختبارات اللازمة المطلوبة من قبل وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة الصناعة، وإقامة مخبر في مدينة حلب يتبع لوزارة



الصحة وذلك اختصاراً لوقت والجهد لإجراء التحليل على المنتج الدوائي الذي يحتاج إلى الموافقة طرح من قبل الوزارة في الأسواق. كما طالبت الغرفة بفتح معابر للتصدير إلى العراق والأردن وهذا الأمر من الصعب تولفه بسبب الظروف التي مرت بها البلاد. وأكدت المطالب على إعفاء الصناعيين الذين قاموا بترميم المآكل وإعادة العمل من ٢٥ بالمئة من ضريبة الأرباح السنوية لمدة ٦ سنوات، من خلال استصدار تشريع لإعادة العمل والتصحيح على الإنتاج الجديدة وإعفاء الصناعيين المتأخرين عن سداد الأقساط في المدن الصناعية من الأزمة.

## وزير الإسكان يمهل

## الجمعيات المتأخرة عن

## تسديد التزاماتها شهراً أخيراً

صالح حميدي

وافق وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عروس على منح مهلة شهر واحد للجمعيات التي لم تسدد المبالغ المترتبة عليها لصلحة المؤسسة العامة للإسكان حتى ٢٠١٨/١/٣١، وذلك من دون تحميلها أي فوائد، على أن تكون المهلة نهائية، ليصار بعدها إلى اتخاذ الإجراءات القانونية من المؤسسة بحق الجمعيات التي لم تسدد المبالغ المتوجبة عليها عند انتهاء هذه المهلة، علماً بأن هذه المهلة لا تشمل الجمعيات التي تم إلغاء تخصصها لعدم التزامها بالمدة الزمنية لتسديد نسبة ٥٠ بالمائة الأولى من قيمة المقاسم المخصصة لها.

جاءت موافقة وزير الإسكان بناء على كتاب سابق للمؤسسة العامة للإسكان، تضمنت الموافقة على الألية المقترحة من المؤسسة بخصوص تقسيط رصيد قيم المقاسم المخصصة للجمعيات في ضاحية الفجاءة والتي تشكل ٥٠ بالمائة من قيمة هذه المقاسم من دون فوائد وعلى دفعتين حيث أعطيت الجمعيات مهلة للتسديد لغاية ٢٠١٨/١/٣١. وكانت المؤسسة العامة للإسكان ناقشت مع الاتحاد العام للتعاون السكني في منتصف شهر آذار من العام الجاري هذا الموضوع قبل أن يتفق الطرفان على رفع مقترح تضمن منح مهلة مدتها شهر واحد للجمعيات التي لم تسدد نسبة ٥٠ بالمائة الثانية من قيمة مقاسمها كلياً أو جزئياً خلال المدة المحددة سابقاً مع تحميلها الفوائد القانونية المترتبة على المبالغ غير المسددة من ٢٠١٨/١/٣١ وحتى تاريخ التسديد. وكان الاتحاد العام للتعاون السكني أخط اتحادات التعاون السكني في كل من محافظة دمشق وريف دمشق والقنيطرة بضمون كتاب وزير الأشغال العامة والمقررة المؤسسة العامة للإسكان بهذا الخصوص والمهلة المقترحة للجمعيات المخصصة في ضاحية الفجاءة التعاونية السكنية في سهل الديسام في ريف دمشق وأن الاتحاد لن يقبل أي طلب لأي جمعية لا تسدد ضمن هذه الفترة تحت طائلة تحميل مجالس الإدارة المقصرة جميع التبعات القانونية والمادية.

## «الإسكان» تختار نموذجاً نهائياً لداريا

## من أربعة مخططات تنظيمية

أبرزه السكن المتصل والتعايشي والمرتفع إضافة إلى مدارس وخدمات صحية وإدارية ومراكز استثمارية وحدائق عامة. وبيّن أن المنطقة الجنوبية الغربية تقع على مساحة ٤٧,٤ هكتار، وتشمل سكناً متصلاً وتعايشياً ومرتفعاً وخدمات وإدارية وصحية وثقافية واستثمارية. وأوضح شيبانة أن منطقتي مركز المدينة والمنطقة الشمالية ستضم سكناً متنوعاً من فيلات وسكن متصل وأبراج سكنية مختلفة الاستخدام وفعاليات تجارية وإدارية ومدارس ورياض أطفال وحدائق عامة مع الحفاظ على الإرث الثقافي والديني في المنطقة. ولفتت مديرة التخطيط إلى أن الوزارة نفذت عدة جولات ميدانية مع فريق العمل قبل تحديد المناطق الأربع المذكورة وهي المنطقة الجنوبية والمنطقة الجنوبية الغربية

صرح مديرة التخطيط العمراني في شيبانة لـ«الوطن» بأن الوزارة ناقشت أربعة مخططات لمدينة داريا، وقد توصلت اللجنة الفنية المشكلة بالقرار رقم ٤٦١ تاريخ ٢٠١٨/١/٢٩ إلى اختيار المقترح الفني الأنسب لتطوير المناطق المتضررة من الهزات والمشاركة بإعداد التصور النهائي للمقترح الذي يتم اختياره للمناطق بالتنسيق مع الفريق المسؤول عن الدراسة. وكشفت شيبانة عن حدود المناطق المقترحة وكتافاتها وصفاتها التنظيمية استناداً إلى البرامج التخطيطية المرفقة لكل منطقة من المناطق، فالمنطقة الجنوبية بمساحة مقترحة ٦٦ هكتاراً تضم عدة أنواع من السكن

صالح حميدي

تفاعلاً إيجابياً وجدياً واهتماماً خاصاً بهذه العلاقات وتوطيدها. وأشار دياب إلى أن الجانب الكوري يمتلك خبرات مميزة في مجالات إعادة الإعمار والبنى التحتية وقد تم الإطلاع على إحدى تجاربه التقليدية المطابقة لشرط السلامة والمواصفات القياسية المعمدة بين البلدين، واستمرار التواصل بين غرف التجارة والصناعة في كلا البلدين لتعزيز التعاون على مستوى فعاليات الأعمال في المجال التجاري والاستثماري. إضافة إلى البحث في مشاريع النقل الجوي والسكني والبحري وتطوير العمل في هذا المجال، وفي مجال آخرى كالقهرباء والنفط والثروة المعدنية والسياحة من خلال وضع البرامج التنفيذية للمذكرة الموقععة، عام ٢٠١٢ لتوسيع التبادل السياحي بين البلدين مع وضع مقترحات لتطوير.

## اهتمام كوري بمشروعات إعادة

## الإعمار والبنى التحتية في سورية

علي محمود سليمان

بين مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن الاتفاق الذي تم توقيعه مؤخراً مع وزارة الاقتصاد الخارجي في جمهورية كوريا الديمقراطية بصهاف كوريya لفرض الاستثمار في البلدين واستثمارها، حيث تم الاتفاق على تحديد المجالات التي سوف ينشط فيها التعاون في البلدين، بالنسبة للاستثمارات والتربية في وقت لاحق وأوضح دياب في تصريح لـ«الوطن» أن الجانب السوري س اهتماماً لدى الجانب الكوري بمشاريع إعادة الإعمار والبنى التحتية بشكل رئيسي، وذلك خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة السورية والكورية الديمقراطية، وقد لمسنا

الكورية الديمقراطية في الدورة العاشرة التي جرت في العاصمة الكورية بيونغ يانغ. ولفت دياب إلى قطاع الاستثمار في كوريا الديمقراطية ما يزال ضمن القطاع الحكومي ولا شركات خاصة تعنى به، أو حتى مؤسسة أو هيئة متخصصة بالاستثمار وذلك جرى الاتفاق مع وزارة الاقتصاد الخارجي في كوريا الديمقراطية، وخلال المباحثات تم تقديم عدد من الفرص الاستثمارية الحقيقية المترجمة من هيئة الاستثمار على الجانب الكوري لمتنم دراستها والتباحث بها في وقت لاحق جدول الأعمال بين الطرفين، حيث تم الاتفاق على وضع المخطط الاستثماري الجذب الاستثمار بين البلدين إضافة لإمكانية نشوء نشاطات واستثمارات مفيدة لسورية وكوريا الديمقراطية، وقد لمسنا

تفاهلاً إيجابياً وجدياً واهتماماً خاصاً بهذه العلاقات وتوطيدها. وأشار دياب إلى أن الجانب الكوري يمتلك خبرات مميزة في مجالات إعادة الإعمار والبنى التحتية وقد تم الإطلاع على إحدى تجاربه التقليدية المطابقة لشرط السلامة والمواصفات القياسية المعمدة بين البلدين، واستمرار التواصل بين غرف التجارة والصناعة في كلا البلدين لتعزيز التعاون على مستوى فعاليات الأعمال في المجال التجاري والاستثماري. إضافة إلى البحث في مشاريع النقل الجوي والسكني والبحري وتطوير العمل في هذا المجال، وفي مجال آخرى كالقهرباء والنفط والثروة المعدنية والسياحة من خلال وضع البرامج التنفيذية للمذكرة الموقععة، عام ٢٠١٢ لتوسيع التبادل السياحي بين البلدين مع وضع مقترحات لتطوير.